الاسرائيلية . وقد ادخل هذا البند في التزام الحكومة السابقة ، بفعل تحفظ احد شركائها السابقين في الحكم ، وهو الحزب الديني القومي ، على البرنامج الحكومي الذي يشير بوضوح الى امكانية الانسحاب من الضفة الغربية . وقد أعادت حكومة رابين مرة اخرى التزامها بهذا البند ، على أمل ان يدخل الحزب الديني القومي ، الائتلاف الحكومي مرة اخرى ، مما سيعطي الحكومة قدرة على العمل والمناورة السياسية ، من خلال قاعدة برلمانية أوسع(٥٦) .

أما في الجانب الاردني ، فان المقاطع الرئيسية المحددة للتسوية السياسية على صعيد الضفة الغربية ، تتلخص فيما يلي :

١ ــ الحكم الاردني هو الذي فقد الضفة الغربية في حرب العام ١٩٦٧ وهو المسؤول عن عودتها الى الحظيرة العربية . ويعزز هذا الطرح الاردني ، قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يشكل القاعدة العامة لتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، والذي ينص على ان الاردن هو المعني مباشرة بجزء من الاراضي العربية المحتلة ، الا وهي الضفة الغربية .

٢ ــ منظمة التحرير الفلسطينية غير المشمولة بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، تستطيع المشاركة في مرحلة من مراحل التسوية ضمن نطاق مؤتمر جنيف ، على أساس المطالبة بالحقوق « الاخرى » للشعب الفلسطيني ، الواقعة خارج نطاق المسؤوليات الاردنية في هذا الصدد ، والمحددة بقرار مجلس الامن المذكور . وقد حدد الملك حسين ذلك في خطابه الشهير في الاول من ايار (مايو) الماضي كما يلي : « ويستطيع وفد المنظمة ان يطالب بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة على مدى القضية الفلسطينية والتي تتعدى صلاحياتنا ومسؤولياتنا المحددة في نطاق قرار مجلس الامن ٢٤٢ »(٥٧) .

٣ ــ مشروع « المملكة العربية المتحدة » الذي جرى الاعلان عنه في آذار (مارس) ١٩٧٢ ، والذي لم يرد في اي من تصريحات المسؤولين الاردنيين طوال الفترة التالية على حرب تشرين ، هو التجسيد العلني لنزوع الاماني الوطنية الفلسطينية نحو بناء كيان ذاتي خاص بها . ولا تعتبر الخيارات التي حددها الملك حسين للفلسطينيين بعد حرب تشرين ، أكثر من تعديل مقترح لمشروع المملكة العربية ذاته(٥٨) .

اي ان هذا المحدد الذي يعتبر مشروع المملكة المتحدة قاعدته الاساسية ، يمثل حلا اردنيا خاصا ، يستجيب في آن معا لكل من التحديدات الاسرائيلية الممثلة في رفض قيام كيان فلسطيني مستقل ، وللدور الاردني المناط به أصلا ، ونعني به مواصلة تغييب الدور الخاص للشعب الفلسطيني ومصادرة هويته الوطنية الخاصة .

في ضوء التحديدات العامة السابقة لموقف كل من اسرائيل والاردن ، فان الاتصالات التي جرت لـ « سد الفجوة » ، بحسب التعبير الاسرائيلي ، تنحصر ضمن اطار « اختبار الفوارق » بين موقفي الطرفين ، وفحص امكانية التوصل الى تسوية لفك « ارتباط » القوات بين الجانبين ، في ضوء المعايير الاساسية التي يلتزم بها كل طرف ازاء الاخر ، وفي ضوء المصلحة المشتركة الثابتة ، في استبعاد وجود طرف ثالث في التسوية، ينازعهما بقوة على صياغة المستقبل السياسي لمصير وأرض الشعب الفلسطيني . ومع ذلك فان مصلحة كل من اسرائيل والحكم الاردني « لسد الفجوة » القائمة ، لم تشكل ضغطا متساويا في الثقل على موقف كل من الطرفين . فبينما تمتلك اسرائيل بيدها ورقة الارض فان الحكم الاردني لم يتملك في يده أكثر من التلويح بخطر كف يده عن الضفة الغربية ، واضطرار اسرائيل ، بالتالي ، الى التنـــازل عن الارض للطرف الفلسطيني الذي تلتزم